

ما الذي يشكل البطالة؟

سيدا أونر
Ceyda Oner



أعلن

مكتب العمل الدولي في وقت سابق من العام الجاري أن البطالة العالمية بلغت في العام الماضي أعلى المستويات القياسية المسجلة. فقد بلغ عدد الباحثين عن الوظائف في عام ٢٠٠٩ أكثر من ٢٠٠ مليون شخص، أي ٧٪ من القوة العاملة العالمية.

وليس من المصادفة أن يمر الاقتصاد العالمي بأقصى حالة من البطالة خلال أسوأ أزمة اقتصادية منذ الكساد الكبير. وتتوقف معدلات البطالة إلى حد كبير على النشاط الاقتصادي، والواقع أن النمو والبطالة يمكن اعتبارهما وجهين لعملة واحدة: فعندما يكون النشاط الاقتصادي كبيرا، يزداد الإنتاج كليا، وتنشأ الحاجة لمزيد من الأيدي العاملة لإنتاج كمية أكبر من السلع والخدمات. وعندما ينخفض النشاط الاقتصادي، تخفّض الشركات عدد الوظائف فترتفع البطالة. وبهذا المعنى تكون البطالة مضادة للاتجاهات الدورية، أي أنها ترتفع عندما يكون النمو الاقتصادي منخفضا والعكس بالعكس.

ولكن معدلات البطالة لا تنخفض مباشرة عند حدوث زيادة في النمو. فالشائع حدوثه أن تحاول مؤسسات الأعمال أولا استرداد عافيتها بعد الركود وذلك من خلال تكليف نفس عدد العاملين بمزيد من العمل أو إنتاج مزيد من المنتجات - أي زيادة إنتاجيتهم. ولا تقوم مؤسسات الأعمال بزيادة العمالة إلا مع زيادة رسوخ التعافي. ونتيجة لذلك، قد تبدأ البطالة في الانخفاض فقط بعد فترة طويلة من بداية التعافي الاقتصادي. وتعمل هذه الظاهرة بشكل عكسي في بداية الركود، عندما تلجأ الشركات إلى تخفيض ساعات العمل أو فرض بعض التخفيضات في الأجور قبل تسريح العمالة. ولا تبدأ البطالة في الارتفاع إلا إذا طالت فترة الركود. ولأن البطالة تتبع النمو ولكن بقدر من التأخير، فإنها تسمى «مؤشرا متأخرا» للنشاط الاقتصادي.

ما مدى حساسية معدل البطالة للنمو الاقتصادي؟ يتوقف هذا الأمر على عدة عوامل أهمها قواعد وظروف سوق العمل. ومن وسائل تقدير قوة هذه العلاقة في الاقتصاد الأمريكي قانون أوكن (المسمى على اسم الاقتصادي الراحل آرثر أوكن) الذي يفترض أن التراجع في البطالة بمقدار نقطة مئوية واحدة يقابله ارتفاع قدره ٣٪ في الناتج. وتشير تقديرات أحدث إلى أن زيادة الناتج المترتبة على ذلك قد تكون أقل، ومن المحتمل أن تتراوح ما بين ٢٪ و٣٪.

ولكن إلى أي مدى تستمر هذه العلاقة العكسية بين النمو والبطالة؟ وإذا ما استمرت الاقتصادات في التوسع، فهل يمكن أن نتوقع اختفاء البطالة؟ والواقع أن هذا ليس هو الحال (انظر الشكل ١): فحتى في العقد الأول من الألفية الثالثة - عندما كان الاقتصاد العالمي مزدهرا (على الأقل حتى أزمة ٢٠٠٩/٢٠٠٨) - تراجعت البطالة ولكنها لم تصل أبدا إلى الصفر. وتثير هذه الملاحظة سؤالا أساسيا، هل يمكن أن تنخفض البطالة في أي وقت إلى الصفر؟

تحقيق توازن السوق

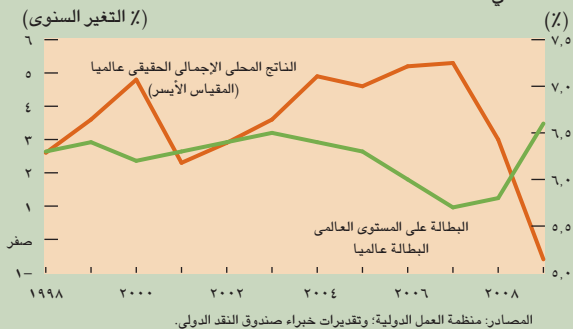
طبقا للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية، كل سوق بما في ذلك سوق العمل، يجب أن يكون لها نقطة توازن - عندما يكون العرض والطلب متساويين (انظر «عودة إلى الأسس: العرض والطلب» عدد يونيو ٢٠١٠ من التمويل والتنمية). غير أن مجرد وجود بطالة يشير على ما يبدو إلى الفشل في تحقيق التوازن بين عرض العمالة والطلب عليها في أسواق العمل في مختلف أنحاء العالم. فهل تفشل أسواق العمل باستمرار؟

وفي بعض الأحيان يتعلق الأمر بالأجور، أو سعر وحدة العمل، من حيث عدم التوافق مع توازن السوق. فقد يحدد بعض العمال، لا سيما المهرة، أجور قبول لا يقبلون العمل بأقل منها، ولكنها أعلى مما يرغب أصحاب العمل في دفعها. وفي المقابل، قد يكون الأجر الذي يرغب صاحب العمل على دفعه أقل من أجر الحد الأدنى الذي تحدده الحكومات في محاولة لضمان كفاية الأجور لتأمين المعيشة. وعندما تؤدي مثل هذه الصور من أوجه الجمود في سوق العمل إلى نقص في الوظائف، تسمى بطالة هيكلية ويميل أولئك المتعطلون هيكليا لأن تكون نوبات تعطلهم أطول في المتوسط.

ولكن عدم مرونة الأجور لا تفسر بشكل كامل طبيعة البطالة الدائمة طول العام. وسوف يظل هناك دائما مستوى معين من البطالة، لا لسبب إلا لأنه سيكون هناك دائما بعض الأفراد في فترة انتقال من وظيفة لأخرى، أو يبدأون للتو حياتهم المهنية. ولا يكون سبب دخول هؤلاء الأفراد في صفوف العاطلين راجعا

الشكل ١ الوظائف والنمو

بشكل عام، عندما ينمو إجمالي الناتج المحلي العالمي الحقيقي، يتراجع معدل البطالة. ويرتفع عادة معدل العاطلين عندما ينكمش الاقتصاد العالمي.



لا يستطيعون - تغييره. فالسياسات مثلا التي تسعى إلى خفض البطالة بتعزيز طلب المستهلكين (ومن ثم زيادة الإنتاج) يمكن أن تحقق هذا الهدف بصفة مؤقتة فقط، وعلى حساب زيادة التضخم لاحقا. غير أن السياسات الموجهة نحو تخفيف البطالة الاحتكاكية أو الهيكلية يمكن أن تدعم توظيف العمالة دون أن تؤثر بالضرورة على التضخم.

ولكن معدل البطالة غير المتسارع يمكن أيضا أن يتغير على مر الزمن دون أي إجراء صريح على مستوى السياسات، فالتغيرات الهيكلية كالتقدم التكنولوجي أو التحولات الديمغرافية يمكن أن يكون لها آثار طويلة الأمد على الاتجاهات العامة للبطالة. وعلى سبيل المثال، يتفق كثير من الاقتصاديين على أن الطفرة التكنولوجية في التسعينات من القرن الماضي زادت من إنتاجية العمالة، مما جعل كل عامل «مطلوبا» أكثر لدى أصحاب الأعمال، ومن ثم خفضت «معدل البطالة غير المتسارع». رغم لمحة البطالة المبدئية التي طرأت عند استبدال العمالة غير المدربة على استخدام التكنولوجيا. وكان تزايد شيخوخة السكان بسرعة - على غرار ما يحدث حاليا في كثير من البلدان المتقدمة - هو من العوامل المهمة الأخرى في تقليص عدد العمالة في سوق العمل وتخفيض معدل البطالة.

قياس البطالة

ليس كل من لا يعمل عاطلا. وحتى يعتبر الفرد عاطلا في الإحصاءات الحكومية، لا يقتصر الأمر على أن يكون بلا عمل، بل لا بد أن يكون عاكفا على البحث فعليا عن العمل - بتوزيع نسخ من ملخص خبرته المهنية، على سبيل المثال. وتقاس البطالة في الولايات المتحدة من خلال مسح شهري للأسر يُجرى لحساب «مكتب إحصائيات العمل» ويغطي عينة ممثلة من أكثر من ١٠٠ ألف فرد. وتشمل القوة العاملة من لديهم وظائف والباحثين عنها على السواء. ومعدل البطالة هو نسبة مئوية من القوة العاملة الباحثة عن العمل. والقوة العاملة هي جزء فقط من مجموع السكان. وتُعرف نسبة القوة العاملة إلى السكان في سن العمل بنسبة المشاركة في القوة العاملة.

ويُستبعد من القوة العاملة من هم في سن العمل ولكنهم لا يعملون ولا يبحثون عن عمل كالطلبة وربات البيوت. لكن القوة العاملة تستبعد أيضا العاطلين الذين ظلوا في سوق العمل دون النجاح في العثور على وظيفة لمدة طويلة لدرجة أنهم توقفوا عن البحث عن العمل. ومثل هؤلاء العمال المحبطين هم أحد الأسباب التي تجعل إحصائيات البطالة تقلل من حجم الطلب الحقيقي على الوظائف في اقتصاد ما. وشكل آخر من أشكال البطالة المستترة في الإحصائيات يأتي من إحصاء أي شخص كان يؤدي أي عمل نظير أجر (أو ربح، إذا كان صاحب مهنة حرة) خلال الأسبوع السابق على إجراء المسح الحكومي. ويتسبب هذا الأمر في إخفاء حجم الطلب على العمل من جانب أناس كانوا يفضلون العمل على أساس التفرغ، ولكنهم يعملون ساعات أقل لمجرد أنهم لم يتمكنوا من العثور على وظيفة على أساس التفرغ. ■

سيدا أونز اقتصادية في إدارة آسيا والمحيط الهادئ في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

International Labour Office, Global Employment Trends, January 2010.

لنقص الوظائف في سوق العمل، ولكن لأن العثور على وظيفة يستغرق بعض الوقت. ومثل هذه النوبات المؤقتة من البطالة يُشار إليها بالبطالة الاحتكاكية. وتؤدي هذه التوليفة من العوامل إلى متوسط طويل الأجل غالبا ما يتذبذب حوله معدل البطالة، ويسمى معدل البطالة الطبيعي. وليس المقصود من مصطلح «طبيعي» أنه معدل ثابت لا يمكن تغييره، بل على العكس من ذلك يعني أن خصائص سوق العمل، التي غالبا ما تحركها السياسات، هي التي تحدده. وعلى سبيل المثال، فإن معدل البطالة المرتفع نسبيا في أوروبا مقارنة بالولايات المتحدة يُعزى جزئيا لنقابات العمال الأقوى وقواعد العمل الأكثر صرامة في أوروبا (انظر الشكل ٢). وقد تتيح مؤسسات سوق العمل هذه مركز تفاوضي أفضل للعمالة الأوروبية، ولكنها قد تجعل العمالة كذلك أكثر تكلفة لأصحاب الأعمال. وفي الولايات المتحدة، نجد أن الحركة النقابية أقل قوة وأسواق العمل أكثر مرونة، ولكن العمال يتمتعون عادة بمعدلات توظيف أعلى من نظرائهم الأوروبيين.

ويطلق على معدل البطالة الطبيعي أحيانا «معدل البطالة غير المتسارع» (NAIRU)، لأنه يتسق مع اقتصاد ينمو وفق إمكاناته في الأجل الطويل، لذلك فليس هناك ضغوط تصاعدية أو تنازلية على التضخم. ويوحى الجانب الآخر من هذه الحجة بأنه عندما تنحرف البطالة مؤقتا عن معدل البطالة غير المتسارع فإن التضخم يتأثر. فلننظر إلى الأمر خلال فترة ركود، أي فترة من النشاط الاقتصادي المنخفض. فمع انخفاض الطلب على السلع والخدمات، تبدأ الشركات بتسريح العمالة وفي الوقت نفسه لا ترفع أسعارها. وبالتالي يلاحظ ارتفاع البطالة وانخفاض التضخم أثناء فترات الركود (انظر «عودة إلى الأسس: ما المقصود بالركود؟» في عدد مارس ٢٠٠٩ من مجلة التمويل والتنمية). ومع ذلك فإن هذه المفاضلة بين البطالة والتضخم - التي يصفها منحني فيليبس (المسمى على اسم الاقتصادي الراحل وليم فيليبس) - ليست إلا علاقة مؤقتة؛ فبمجرد وصول الأسعار إلى نقطة توازن جديدة في سوق السلع والخدمات، تعود الشركات مرة أخرى إلى الإنتاج بكامل طاقتها وتنخفض البطالة مرة أخرى إلى المعدل غير المتسارع.

ومن خلال استيعاب الأسباب المؤدية إلى معدل البطالة التوازني في الأجل الطويل يمكن لصناع السياسات فهم الطريقة التي يستطيعون من خلالها - أو

